فوق الطاولة

فراس القاضي

رحمانيون نعم.. ويائسون

لا أعرف الجهة التي أقامت ندوة «تعزيز ثقافة الشكوى» بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا أريد أن أبدو بموقع المهاجم لها، أو المهاجم لثقافة وحق الشكوى التي يضمنها الدستور ويفرضها المنطق، فهي بالنهاية حاولت إلقاء حجر في مياه راكدة، لكنني أعرف أنها نقاش في النتائج، ونقاش النتائج لا يؤدي إلا إلى تكرار ما أوصلنا إلى الشكوى في المرة الأولى، أما المفيد الحقيقي، والذي يبتعد الجميع عن نقاشه لأسباب كثيرة بعضها مبرر وبعضها لا، فهو نقاش الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج.

لكن، سنقبل بها، ونعتبر موافقة الجهات المعنية على عقدها من باب «النغاشة» الحكومية، كما قبلنا قبلها نكتة المتممات الغذائية في الخبز، وأن رفع تعرفة الاتصالات سيؤدي إلى رفع جودة الخدمة، وأن الهدف من قانون البيوع العقارية تنظيم عمليات البيع والشراء فقط، والكثير من النكات.

أما في الحقيقة، فعلى مَن يريدون الناس أن يقدموا شكواهم؟ على صاحب بقالية سقف الغش لديه زيادة مئتي أو ثلاثمئة ليرة؟ أم على طفل يبيع الخبز على باب الفرن؟ أم على شرطي مرور يقبل بمبلغ معين ليتغاضى عن مخالفة؟

وماذا عن المستورد الذي قد يربح مئات الأضعاف؟ هل نستطيع تقديم شكوى بحقه؟ وقبل تقديم الشكوى، هل نعرفه أساساً؟ هل نعرف آلية تقديم الشكوى ضده؟

ماذا عن تاجر الحلقة الوسيطة بين المستورد وبائع المفرق الذي يسرقنا جهاراً نهاراً؟ كيف نعرفه ونتقدم بشكوى ضده؟ إذاً، هل المطلوب تقديم الشكوى بحق الحلقة الأضعف؟

هنا نأتي إلى ما قاله وزير الزراعة خلال الندوة، بأن «المجتمع السوري رحماني لا يشتكي على المخالفات نتيجة العلاقات الحميمية بين الناس لكن الجميع يشتكون على الدولة»، لنضيف بأن المجتمع السوري رحماني صحيح، لكن لا علاقة لرحمانيته بموضوع عدم التقدم بالشكاوى، فهذا موضوع آخر سببه أن المجتمع السوري يعرف أن لا طائل من هذه الشكاوى، ولا طائل من الانتقام من الحلقة الأضعف، ما دام المذنب الأساسي مخفياً ولا يمكن الوصول إليه.

أما الشق الثاني من حديث السيد الوزير، بأن الجميع يشتكي على الدولة، فهذه هي الشكوى الوحيدة المنطقية، لأن غياب التخطيط الصحيح والمدروس وغياب الرقابة الفعلية هو ما أوصل الناس للشكوى.

أمر آخر، على من يشجع ثقافة الشكوى أن يكون قد أعد خطة مسبقة لتأمين البدائل، بمعنى أنه فلنفرض أننا عرفنا مستورد سلعة ما، وتقدم الشعب السوري بأكمله بشكوى ضده، واستجابت الحكومة وحرمته من استيرادها، كيف سنحصل على السلعة؟ وخاصة أننا نعرف أنه بإمكاننا إحصاء عدد المستوردين على أصابع يد واحدة؟ هذه أمور ما عادت سراً على أحد، لذا يعدّ السوري للألف قبل أن يشتكي، وهذا الكلام لا يعني أبداً أننا ننكر الكثير من حالات الاستجابة الفورية للشكاوى، وخاصة في وزارة التجارة الداخلية، لكن الأمر أكبر بكثير من تشميع محل أو كتابة ضبط، والجميع يعرف ذلك.

لكن طالما كما يقال (صارت وصارت) وطالما الصدور تتسع للشكوى، فلدي مجموعة من الشكاوى سأضعها هنا أمام الجميع: شكوى على وزارة المالية لأن وسطي راتب الموظف لا يتجاوز ١٢٠ ألف ليرة واحتياجاته الشهرية تحتاج بحسب أقل إحصاء أكثر من مليون ونصف مليون ليرة.

شكوى على وزارة التربية لأن أولادي لم يحصلوا على كتب جديدة.

شكوى على وزارتي النفط والاقتصاد لأنهما لا يتعاونان أبداً مع الصحفيين، ويحرمونهم حقهم بالحصول على المعلومة.

شكاوى على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أولها أن حماية المستهلك ليست أكثر من إكسسوار، ولأن سعر (صحن البيض) وصل اليوم إلى ١٧ ألف ليرة، وليس بإمكان المواطن حرمان أولاده فوائد هذه المادة بشكل نهائي إلا إن كان بإمكانه هو أن يبيض. شكوى أخرى لأنني أسكن في إحدى ضواحي دمشق التي يتصف التسعير فيها بالكيفي ويختلف بين محل وآخر ولا رقابة حقيقية عليها.

شكوى على وزارة الاتصالات لأن برنامج تخديم الزبائن الذي اعتمدته منذ حوالي السنتين بطيء ويضاعف مدة الانتظار خلال الدفع.

شكوى ضد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأنها تتعامل مع ملف المتسولين الذين أصبحوا بعشرات الآلاف كما كانت تتعامل معه عندما كانوا بالمئات.

شكوى على وزارتي الإعلام والثقافة لأنهما لا تلاحقان مُشوهي التراث لإيقافهم عن هذه الكارثة التي من شأنها تضييع هوية مناطق بأكملها وتمييعها.

لدي آلاف الشكاوى الأخرى، لكنني سأمتنع عن تقديمها لسبب آخر، وليس بالطبع لأنني رحماني.

نشاط حافل لـ«السوري - الأرميني» في يريفان

زكي يحضّ رجال الأعمال الأرمن على زيارة سورية للاطلاع على فرص الاستثمار الواعدة

خاص - الوطن

مع وزير الاقتصاد فاهان كيروبيان والسفيرة نورا ارتيسيان

حضّ رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي رجال الأعمال الأرمن على زيارة سورية، بغية الاطلاع على فرص الاستثمار الواعدة فيها، وذلك خلال زيارته مع أعضاء مجلس إدارة المجلس إلى العاصمة الأرمينية يريفان، بغية تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ورأى زكي في تصريح صحفي أن الزيارة، التي امتدت من ١١ إلى ١٥ الشهر الجاري ووصفها بأنها «كانت إيجابية لأبعد الحدود»، استهدفت تفعيل العلاقات التجارية السورية- الأرمينية «في هذا التوقيت المهم والحساس من عمر الحصار الاقتصادي الخارجي الجائر والأحادي الجانب المفروض على سورية، الذي أدى إلى زيادة معاناة الشعب السوري على جميع الصعد».

وأشار زكي إلى أنه، وأعضاء مجلس إدارة «السوري- الأرميني»، التقوا في يريفان، كل على حدة، وزير الاقتصاد الأرميني فاهان كيروبيان ونائبه أرمين آرزومانيان ومدير إدارة العلاقات الخارجية لدى الوزارة آرمين آيفازيان «حيث جرى استعراض العلاقات الاقتصادية بين سورية وأرمينيا وسبل النهوض بها ودعمها لترتقي إلى مصاف العلاقات الاجتماعية الراسخة والفريدة من نوعها بين الشعبين الصديقين».

وأوضح أن نشاط مجلس إدارة «السوري- الأرميني» الحافل في العاصمة الأرمينية، شمل أيضاً لقاء نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في أرمينيا أنطرانيك أليكسانيان وبعض أعضاء مجلس الإدارة من التجار والصناعيين، إلى جانب رئيس الاتحاد الجمهوري لأرباب العمل في أرمينيا كاميك ماكاريان ونائب مدير مركز دعم الاستثمار آرام فارتانيان، إضافة إلى أهم رجل أعمال في أرمينيا، وهو كاميك زاروكيان، الذي يعمل في مؤسساته العديدة أكثر من ٦٤ ألف موظف.

ولفت إلى أنه استثمر اللقاءات بوضع الجانب الأرميني بصورة الوضع الأمني المستقر في سورية وفرص الاستثمار ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة فيها، مع بدء تعافي البلاد من الحرب الظالمة، التي امتدت أكثر من ١٠ سنوات على مقدراتها وبنيتها التحتية الاقتصادية التي تحتاج إلى إعادة إعمارها من جديد.

وأشار إلى أنه دعا جميع الفعاليات الاقتصادية الأرمينية ورجال أعمالها إلى زيارة سورية للاطلاع عن كثب على فرص ومناحي الاستثمار في جميع المجالات، خصوصاً السياحية منها «التي راح قطاعها ينهض بقوة في الآونة الأخيرة، مع اقتراب موعد انطلاق ورش إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في البلاد».

رئيس مجلس «السوري- الأرميني»، ذكر أن لقاءات مجلس إدارته مع الفعاليات الاقتصادية والرسمية، التي كانت تختتم بتوزيع CD يحتوي على المواضيع المطروحة كافة وبشكل مفصل مع كتابه «تحدي البقاء» الخاص بأرمن سورية خلال الحرب السورية، لم تستثن رجال الأعمال والصناعيين والمستثمرين الأرمن.

وأفاد ليون زكي بأن عدداً كبيراً من الفعاليات الاقتصادية الأرمينية لبوا الدعوة للاجتماع بهم في قاعة السفارة السورية في يريفان، حيث رحب بهم في كلمته باسمه واسم زملائه أعضاء مجلس الإدارة، ووجه التحية بشكل خاص إلى السفيرة السورية في أرمينيا الدكتورة نورا أرتيسيان «التي استطاعت وخلال أسابيع معدودة من استلام مهامها أن تعيد النشاط والزخم للعلاقات السورية الأرمينية، التي كانت تعاني جموداً خلال السنوات الأخيرة بفعل الحرب»، على حد قوله.

وكشف في كلمته أن السنة الجارية تصادف الذكرى الثلاثين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين سورية وأرمينيا. وشدد على أن «تاريخ العلاقات بين الشعب السوري والأرميني يعود إلى عشرات العقود، وهي استمرت حتى خلال قطع بعض الدول علاقاتها الدبلوماسية مع سورية».

وأشاد بالدور الذي اضطلعت به أرمينيا حيال سورية خلال سنوات الحرب «إذ إنها ليست فقط لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سورية، بل ساهمت في تخفيف الأعباء عن الحكومة السورية والشعب السوري، بما قدمته من مساعدات إنسانية، فعلى سبيل المثال أرسلت بعثة إنسانية عملت في مجال إزالة الألغام التي تشكل خطراً داهماً على حياة السكان، وشملت أيضاً القطاع الطبي الذي ما يزال يقدم خدماته في ريفي حلب ودمشق، وهذا أجمل تجسيد لعلاقات الصداقة بين الشعبين والبلدين».

وأضاف: «اليوم، وبعد أن تخطت سورية مرحلة الحرب ونفضنا غبارها، ودخلنا مرحلة إعادة الإعمار، نحن بصدد تفعيل كل ما يمكن من إجراءات لمشاركة الشركات الأرمينية في إعادة إعمار سورية، فالبوم الظروف مشجعة أكثر من أي وقت مضى، وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار السوري الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢، الذي منح ميزات كثيرة مثل الإعفاءات من الضرائب والرسوم على الآلات المستوردة، ومثلها على الأرباح المالية الحقيقية لفترة معينة، عدا حرية تحويل الحصص والمواد للمستثمرين وحرية نقل الأموال وتسهيلات وتبسيطات إعادة الإعمار»، مشيراً إلى أن القانون شمل ولأول مرة المناطق الصناعية كمناطق تنموية «بما ينعكس إيجاباً على تحقيق قفزة كبيرة في مجال الصناعة، وبطرح فرصاً مجزية في السوق الاستثمارية».

وبعد إلقاء كلمته أمام رجال الأعمال الأرمن، انتقل زكي إلى تقديم الخطوات العملية لسبل التعاون السوري- الأرميني، في تبادل الخبرات وإنشاء المشاريع المشتركة في مجالات التكنولوجيا والصناعة والزراعة والتبادل التجاري استيراداً وتصديراً. وجرى استعراض مجالات وآفق التعاون بين البلدين، وخصوصاً في تبادل الخبرات والتشاركية، قبل الإجابة عن أسئلة واستفسارات الحضور.

وأضخم معرض بيع منتجات سورية في إيران قريباً

الوطن

أكد رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية فهد درويش أن التحضيرات مستمرة بين اتحاد غرف التجارة السورية والغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة لإطلاق أضخم معرض للبيع المباشر للمنتجات السورية تحت شعار (صنع في سورية) في جزيرة كيش في إيران في ٢٢ تشرين الثاني القادم. ومن المفترض أن يستمر مدة عشرة أيام بهدف تطوير التعاون الاقتصادي السوري الإيراني ودعم وجود المنتجات السورية في السوق الإيرانية وأسواق المنطقة.

وخلال اجتماع اتحاد غرف التجارة السورية مع غرفة التجارة السورية الإيرانية، قدم درويش عرضاً للتحضيرات الجارية مع رئيس غرفة تجارة إيران، ورئيس الجانب الإيراني للغرفة التجارية المشتركة وإدارة المنطقة الحرة في كيش، والتي تناولت الاتفاق على مكان المعرض في قصر المؤتمرات وسط المنطقة الحرة التجارية والسياحية ومئات الفنادق والمولات التسويقية، موضحاً أن المنتجات التصديرية السورية ذات الجودة العالية ومن كل القطاعات الصناعية والزراعية والغذائية والنسيجية والهندسية والكيميائية ستكون حاضرة في المعرض، إضافة إلى منتجات الحرفيين المهرة، ومنتجات أسرة المنتجين في حلب والمنتجين الجرحى..

وذكر درويش أنه خلال فترة المعرض سيتم إقامة ملتقى للفعاليات الاقتصادية بين البلدين ضمن برنامج عمل تنفيذي وبشكل يومي بين رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين حيث يكون لكل غرفة تجارة في إيران يوم مخصص لها في تلقي الوفد السوري، ويستكشفان آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك.

وخلال الاجتماع دعا درويش كل رجال الأعمال والمستثمرين والصناعيين والحرفيين وقطاع الأعمال والفعاليات الاقتصادية للمشاركة في المعرض والملتقى الاقتصادي لتحقيق أوسع مشاركة للمنتجات السورية ذات الجودة العالية والبيئة التنافسية لإعادة المنتج السوري إلى الصدارة.. موضحاً أنه بإمكان البعض منهم إنجاز أعمالهم التجارية وزيارة الجزيرة والمعارض، وخصوصاً معرض المجوهرات العالمي.

وأوضح درويش أن الجانب الإيراني هو المتكفل بشكل شركة تنظيم معارض إيرانية متخصصة إنجاز ما يلزم من الترويج للمعرض، من بروشورات وحملة إعلامية ودعاية وترويج، إضافة إلى كل ما يتطلبه إقامة العارضين والشركات المشاركة.

ومن الجدير ذكره أن إقامة المعرض بجزيرة كيش أمر مهم لأنها واجهة سياحية كبيرة، يزورها السياح من إيران ودول العالم، وتم التشديد على أهمية أن يتحول المعرض الحالي إلى معرض دائم للمنتجات السورية، وأن يكون بوابة لإقامة معارض بيع في باقي المحافظات الإيرانية وأن يكون معرض تسوق لمواطني المنطقة، نظراً لوجود خطوط سفر بحري وجوي بين الجزيرة ودول منطقة الخليج.

الأعلاف لم تتسلم أي كميات من الذرة الصفراء منذ فتح باب التسويق

شباط لـ«الوطن»: موسم هذا العام خفض فاتورة الاستيراد ١٦٠ مليون دولار وإنتاجية دونم الذرة الصفراء الآن أفضل منه قبل الحرب

رامز محفوظ

بيّن مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة لم تتسلم أي كميات من مادة الذرة الصفراء من المزارعين منذ فتح باب التسويق بداية الشهر الجاري، ويتم التسويق حالياً إلى تجار الأعلاف والمربين.

وأضاف: لكون السوق الداخلية بحاجة للمادة ومطلوبة حالياً للدواجن ومعامل الأعلاف يشتريها المربي والتاجر من المزارع مباشرة وبسعر يتراوح بين ١,٧ مليون و٢ مليون ليرة للطن الواحد وذلك بحسب نظافة المادة المباعة ونسبة الشوائب الموجودة.

ولفت إلى أن ما يهمنا نحن كمؤسسة هو أن يؤمن الإنتاج حاجة السوق سواء أتم التسويق إلى مؤسسة الأعلاف ومن ثم إلى المربي أم تم التسويق له مباشرة وبذلك يكون قد تم اختصار حلقة، مبيناً بأن المادة ستصل حصراً إلى السوق الداخلية ولا يمكن أن تهرب إلى الخارج، مؤكداً أنه مع بداية إنتاج الموسم الحالي من الذرة الصفراء توقف التجار عن استيراد المادة وهذا الأمر ساهم بتوفير القطع الأجنبي وأصبح الاعتماد حالياً على الموجود في السوق.

وبين شباط أنه تم تجهيز وافتتاح عدة مراكز لاستلام المادة بكل المحافظات المنتجة وتم تحديد ٤ مراكز في محافظة حلب و٦ مراكز في حماة ومركز واحد في دير الزور إضافة إلى مراكز أخرى تم تجهيزها في منطقتي السبخة ومعدان في الرقة، لافتاً إلى أن الإنتاج الأكبر يتركز في محافظة حلب التي تحتل المرتبة الأولى بواقع إنتاج متوقع بحدود ٢٦٠ ألف طن وفي المناطق المحررة في الرقة هناك إنتاج متوقع بحدود ٤٠ ألف طن إضافة إلى الإنتاج في محافظة دير الزور ومنطقة الغاب في حماة.

وأشار إلى أن كمية الإنتاج الكلية المتوقعة من الذرة الصفراء الرطبة للموسم الحالي بحدود ٤٠٠ ألف طن والمزروعة بمساحة تقارب ٥٣ ألف هكتار سيكون لها آثار إيجابية على السوق باعتبار أن هذا الإنتاج خفف من فاتورة استيراد كمية ٤٠٠ ألف طن من حاجة السوق، لافتاً إلى أن حاجة السوق الكلية من الذرة الصفراء سنوياً تتراوح بين المليون و١,٢ مليون طن والإنتاج لهذا الموسم خفف من فاتورة الاستيراد بحدود ٤٠ بالمئة ووفر قطعاً أجنبياً بحدود ١٦٠ مليون دولار.

وبين أن الإنتاج للموسم الحالي قام بتأمين ما يعادل ٤٠٠ ألف طن من الذرة الحبية والتي تستخدم للدواجن ومعامل تصنيع الأعلاف إضافة إلى أنه وفر بحدود ١,٢ مليون ألف طن من المادة الخضراء وهي عبارة عن بقايا العرنوس التي تستخدم للماعز والأبقار والجمال وغيرها، مشيراً إلى أن محصول الذرة الصفراء محصول تكثيفي وليس أساسياً يزرع بعد زراعة القمح وبعد الشعير وزراعته مفيدة لاقتصاد البلد.

وأكد بأن المساحة التي زرعت من مادة الذرة الصفراء العام الماضي وبدأ إنتاجها حالياً يساوي نصف المساحة التي كانت تزرع قبل الأزمة لكن الأهم أن إنتاج هذه المساحة يعادل بل يزيد قليلاً عن الإنتاج ما قبل الأزمة والذي كان بحدود ٣٥٠ ألف طن، موضحاً أن إنتاج الهكتار الواحد من الذرة الصفراء قبل الأزمة كان بحدود ٣ أطنان لكن الموسم الحالي كان إنتاجه يتراوح بين ٩ و١٢ طناً.

وعن قبول المزارع للسعر الذي حددته المؤسسة لاستلام مادة الذرة أفاد شباط أن المزارع كان يتمنى الوصول إلى سعر يتراوح بين ١,٧ و١,٨ مليون ليرة للطن الواحد لكن المؤسسة رفعت السعر أكثر من رغبة المزارع وحددته بسعر ٢ مليون للطن الواحد، موضحاً بأن قيمة مليوني ليرة للطن الواحد تعادل الأسعار العالمية المحددة في بلد المنشأ الجاري قد حددت سعر شراء الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المحلية المجففة دوكمة للموسم الحالي بمبلغ ١,٨ مليون ليرة، مع تقديم دعم مقداره ٢٠٠ ألف ليرة للطن الواحد المسلم للمؤسسة بحيث يصبح السعر النهائي مليوني ليرة للطن الواحد.

دوريات التموين لا علاقة لها بالمنشآت السياحية.. مطالب القطاع السياحي على طاولة الحكومة

ماشفج: لا خلاف مع التموين وتتم إعادة النظر بالأسعار الرائجة للمطاعم

خضير لـ«الوطن»: دعم المنشآت السياحية المتضررة من الإرهاب وتشميلها ببرنامج دعم الفوائد على القروض

هناء غانم

قضايا عديدة تتعلق بالتحديات التي تواجه قطاع السياحة لجهة تعديل بعض القوانين والتشريعات وتوضيح اللغط بين القانون ٨ الخاص بتشغيل المنشآت السياحية والمرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك، تم طرحها خلال اجتماع الهيئة العامة لاتحاد غرف السياحة السورية.

وحول ذلك أكد معاون وزير السياحة نضال ماشفج لـ«الوطن» أن الموضوع ليس خلافاً بين السياحة والتموين، وإنما الأمر بحاجة إلى تنظيم، موضحاً أنه بالفعل هناك ملاحظات ولغط حول تطبيق القانون ٢٣ والمرسوم رقم ٨ مع الوزارات المعنية، حيث تم توضيح هذا اللغط للمنشآت السياحية الخاصة بالإقامة والإطعام وأن المرسوم ٨ ليست له علاقة بالمنشآت السياحية، وأن مرجعيتها لوزارة السياحة، مشيراً إلى أن هناك تعديلاً للقوانين والتشريعات الناظمة لعمل القطاع السياحي وأن اللجان التي تقوم بجولات بهدف الرقابة والتدقيق الإداري والصحي هي لجان مشتركة لكن المرجعية الأساسية هي لوزارة السياحة.

وعن ارتفاع الأسعار في المطاعم والمنشآت السياحية قال: هناك دراسة يتم العمل عليها في الوزارة لإعادة النظر في الأسعار الرائجة والمواد وتكاليف التشغيل الخاصة مع وضع نسب محددة للربح، مشيراً إلى وجود نشرة أسعار تصدر عن الوزارة وكل من يخالفها يحاسب وتتخذ بحقه الإجراءات الرادعة، لافتاً إلى أن الرقابة لدى السياحة طوعية ووقائية.

وذكر ماشفج أن اجتماع الهيئة هو اجتماع سنوي وروتيني يقوم به الاتحاد لمناقشة العديد من القضايا التي تهم القطاع السياحي والتقرير المالي، والأهم وضع رؤية جديدة للقطاع السياحي للعام القادم.

بدوره أوضح رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير لـ«الوطن» أنه خلال الاجتماع طرح العديد من القضايا التي تهم أصحاب المنشآت السياحية الخاصة بالإقامة والإطعام وبتطبيق القانون ٢٣ الخاص بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية، كذلك تعديل القانون رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٢ الخاص بإحداث الاتحاد وغرف السياحة السورية، ومرسوم الدليل السياحي لتنظيم عمله وكذلك القانون ٢ الخاص بمكاتب السياحة والسفر حيث يتم تعديله أيضاً ضمن أطر محددة وأسس عالية للحفاظ على جودة الخدمات السياحية المقدمة، إضافة لذلك يتم العمل على تقديم كل الخدمات الخاصة بالمنشآت السياحية وتقديم كل التسهيلات والدعم مع الدوائر المختصة ونظراً لوجود مشكلة في تأمين الكهرباء سيتم طلب المحروقات عن طريق غرف السياحة ما يحقق إيرادات للغرف.

كذلك توسيع شريحة المنتسبين إلى غرف السياحة من خلال ضم فنادق النجمة الواحدة والمطاعم الشعبية التي تتبع إلى الجهات الإدارية في المحافظة بحيث يتم وضع شروط من وزارة السياحة والغرف لتنظيم عمل هذه المنشآت ومراقبة جودة خدماتها. والأهم تعديل القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٩ الخاص بمكاتب السياحة والسفر الذي صدر بتعديل الضمانات المالية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمواقع العمل السياحي والتعليمات التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة عام ٢٠٢١ فيما يخص الضمانات المالية بتعديل بعض المواد وكذلك تعديل القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٣ الخاص بالسجل السياحي الذي اقتضى أن يحل السجل السياحي بديلاً عن السجل التجاري الأمر الذي أعطى كينونة وهوية للقطاع السياحي.

وأضاف خضير: تم التطرق إلى موضوع دعم المنشآت السياحية المتضررة بفعل الإرهاب في كل المحافظات السورية وتشميلها ببرنامج دعم الفوائد على القروض لإعادة تأهيل منشآتها، والطلب من وزارة الاقتصاد رفع سقف القروض أسوة برفع سقوف القروض للصناعيين حيث إن الكلف الاستثمارية للمنشآت السياحية عالية مما يزيد في مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي.

ومن المطالب التي تمت مخاطبة الحكومة بها وجود ممثلين من الاتحاد في اللجان المشكلة في الوزارات المختصة التي يرتبط عملها مع المنشآت السياحية واللجان المعنية، وضرورة التعميم على الوزارات ذات الصلة بأن يتم لحظ ممثلين عن الاتحاد في اللجان المشكلة لدراسة القوانين والتشريعات الناظمة والخاصة بعمل القطاع السياحي، وأن تكون وزارة السياحة هي الجهة التي تمنح التراخيص اللازمة لعمل المنشآت السياحة من خلال النافذة الواحدة ليستطيع المستثمر أن يتقدم بطلبه إلى مديريات السياحة المختصة لأخذ الترخيص النهائي، والموافقة على إقامة استراحات طرقية برعاية وإشراف من اتحاد غرف السياحة السورية تكون نموذجية ويكون جزء من ريعها إيرادات للاتحاد، كذلك تسهيل وصول الخدمات إلى مناطق الاستراحات الواقعة على محور حلب- دمشق الدولي وخاصة منطقة المعرة (كهرباء- ماء- هاتف- إنترنت...).

وعن خطة العمل القادمة ذكر أنه تم التأكيد على ضرورة إقامة دورات تدريب وتأهيل بالتعاون مع مديرية التدريب والتأهيل في وزارة السياحة من أجل رفد سوق العمالة بكل الاختصاصات السياحية، وتشجيع مكاتب السياحة والسفر على تنشيط السياحة الداخلية بين المحافظات وإقامة ورشات عمل بهذا الخصوص ودعم مشروع السياحة الشتوية لتشغيل المنشآت في الساحل والجبل ضمن عروض مخفضة وإيجاد مقاصد للسياحة الشعبية بما يخدم ذوي الدخل المحدود.

كما طالبوا بضم الصناعات التقليدية والمهن التراثية فقط تحت مظلة وزارة السياحة وبدعم وتنسيق مع الاتحاد وإيجاد أسواق متخصصة لدعم هذه الصناعات والمحافظة عليها ومنعها من الاندثار والانقراض وتجهيز حاضنات للتدريب والتأهيل لضمان استمرار هذه المهن، إضافة إلى تفعيل لجنة المستثمرين في اتحاد غرف السياحة ووضع خطة تسويقية للأماكن التي ستوضع في الاستثمار ليتم عرضها على مستثمرين محليين وأجانب وذلك ضمن منتقيات سوق الاستثمار وفي المعارض الدولية، وأهمية المتابعة مع الجهات المعنية لإمكانية فتح المعابر الحدودية وتشجيع السياحة البينية وخاصة بين دول الجوار (دينية- علاجية- ترفيهية)، وتسهيل حركة السياح الراغبين بالقدوم إلى سورية بالتنسيق مع المكاتب السياحية المختصة وبالتعاون مع وزارة السياحة.